البطالة في الجزائر والسياسات المقترحة لمعالجتها ضمن برامج النمو والإنعاش الاقتصادي دراسة للفترة (2001– 2014)

Unemployment In Algeria And Proposed Policies To Address It Within The Growth And Economic Recovery Programs For The Period (2001-2014)

د/ عرقوب نبيلة*
أستاذة محاضرة أ
جامعة امحمد بوقرة، بومرداس

د/ بوشة محمد**
أستاذ محاضر أ
جامعة امحمد بوقرة، بومرداس

تاريخ النشر: 2019/12/31

الملخص:

عملت الجزائر منذ عشريتين من الزمن على التصدي لظاهرة البطالة مما أدى بالسلطات إلى التفكير في برامج النمو الاقتصادي على المستوى الكلي، فكان للتشغيل مكانة كبيرة في هذه البرامج حيث استلزم توفير الشروط الأساسية لتحقيق الأهداف المرجوة وذلك بوضع هياكل قادرة على خلق مناصب العمل.

وقد توصلت هذه الورقة البحثية إلى أن التشغيل عرف انتعاشا بفضل انطلاق برامج النمو والإنعاش الاقتصادي كان أولها برنامج الإنعاش للفترة (2001- 2004)، ثمّ البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي للفترة (2005- 2009)، يليه برنامج دعم النمو الاقتصادي للفترة (2010- 2014) شهدت استحداث قرابة 400 ألف منصب عمل سنويا، هذا ما يفسّر الجهود المبذولة من طرف الحكومة للتخفيف من حدّة البطالة.

الكلمات المفتاحية: التشغيل، البطالة، برنامج الإنعاش الاقتصادي، سوق العمل، السكان النشطين.

Abstract:

Algeria has been working for two decades to tackle the phenomenon of unemployment, which led the authorities to think about the programs of economic growth at the macro level. Employment had a great place in these programs where it was necessary to provide the basic conditions to achieve the desired goals by establishing structures capable of creating jobs.

تاريخ الارسال: 2019/12/10 تاريخ القبول: 2019/12/31

* nabila207@yahoo.fr
** boucha.mohamed@yahoo.fr

This research paper concluded that employment has recovered thanks to the launching of economic growth and recovery programs, the first of which was the recovery program for the period 2001-2004, the supplementary program to support economic recovery for the period 2005-2009 and the economic growth support program for the period 2010-2014. It has seen the creation of nearly 400,000 jobs a year, which explains the government's efforts to alleviate unemployment.
Keywords: Employment, unemployment, economic recovery program, labor market, active population.

مقدمة عامة:

يعد التشغيل معيارا أساسيا لتقييم السياسات الاقتصادية لا سيما دور العمل في تكوين الثروة، التقليل من معدلات الفقر، إشباع الحاجيات الأساسية وفي الإدماج الاجتماعي.

وبالنظر إلى برامج التعديل والإصلاح الاقتصادي، نرى أن الجزائر كانت تعمل على الحد من معدلات البطالة ولكن في المدى القصير. وبعد ذلك ومنذ سنة 2000، أجمعت الجزائر قواها من أجل مواجهة كل المشاكل، حيث قامت بتطبيق إصلاحات شاملة خارج قطاع المحروقات كانت أهمها ترمي إلى الرفع من معدلات النمو الاقتصادي ومكافحة الفقر والبطالة.

تمثلت البرامج المختلفة للإصلاح التي عرفتها الجزائر خلال الفترة المدروسة، في برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي شمل الفترة (2001– 2014) بما في ذلك البرنامج التكميلي لدعم النمو، والبرنامج الخماسي الثاني المتعلق بالتنمية البشرية إذ خصصت الدولة ما يقارب مبلغ 432 مليار دج، حظي التشغيل بجزء لا بأس به من الاهتمام للتصدي لمشكلة البطالة.

إشكالية البحث: من خلال ما سبق، يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

ما هي السياسات المتخذة لمواجهة البطالة في الجزائر ؟ وهل أسهمت في التخفيف من حدة البطالة خلال الفترة محل الدراسة ؟

كما يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ ما هي خصائص سوق العمل في الجزائر ؟
- ✓ ما هو واقع البطالة في الجزائر ؟
- ✓ ما هي أجهزة التشغيل التي تبنتها الدولة ضمن برامج النمو والإنعاش الاقتصادي للتخفيف من حدة البطالة ؟

أهمية البحث: تتبيّن أهمية البحث في الآثار السلبية التي تخلفها معدلات البطالة على النمو الاقتصادي في الجزائر، ومدى الجهود المبذولة من طرف الدولة للتصدي لها والتخفيف من حدتها ضمن برامج النمو والإنعاش الاقتصادي من خلال تقديم أجهزة التشغيل المختلفة.

أهداف البحث: يمكن حصر أهداف البحث في النقاط التالية:

- تبيان واقع البطالة في الجزائر خلال الفترة (2001– 2014)؛
- تقديم سوق العمل في الجزائر والخصائص التي يتميّز بها؛
- إبراز الآليات المستخدمة من طرف الحكومة للتخفيف من حدة البطالة في الجزائر.

فرضيات البحث: بناء على ما سبق، يمكن طرح الفرضية الأساسية التالية:

أسهمت سياسات التشغيل في الجزائر خلال الفترة (2001– 2014) في التخفيف من حدة البطالة.

منهج البحث: يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي لوصف واقع البطالة في الجزائر، وخصائص سوق العمل، بالإضافة إلى عرض وتحليل أجهزة التشغيل التي أطلقتها الحكومة ضمن برامج النمو للحد والتخفيف من حدة البطالة.

أدوات التحليل: لقد تمّ استخدام مختلف المراجع الأساسية تتمثل في بعض المراجع المكتبية، بالإضافة إلى التقارير الصادرة عن الديوان الوطني للإحصائيات.

خطة البحث: من أجل محاولة الإلمام بجميع جوانب البحث، رأينا تقسيم عناصره إلى ثلاثة محاور أساسية كما يلي: المحور الأول يتحدث عن واقع البطالة في الجزائر؛ المحور الثاني يتعلق بخصائص سوق العمل في الجزائر؛ والمحور الثالث يقدم السياسات الحكومية للتصدي لمشكلة البطالة.

المحور الأول: واقع البطالة في الجزائر

عرف الاقتصاد الوطني ارتفاعا في نسب البطالة إلى غاية سنة 2000، أين سجل معدل 28.89%[1] وهذا نتيجة تسريح العمال في بعض المؤسسات العمومية التي عرفت عجزا. وقد شرعت الجزائر خلال نفس الفترة في سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية والمؤسساتية وبرامج تحقيق الاستقرار، إذ عملت على تشجيع بروز سوق حقيقية للعمل وكل الأدوات التي تمكّن من تنظيمها من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي اعتمدته الحكومة في سنة 2001. ولقد خصص البرنامج الخماسي أو برنامج توطيد النمو الاقتصادي للفترة (2010– 2014) نسبة كبيرة لتأهيل الموارد البشرية حيث كانت حصة تنمية الموارد البشرية من هذا الغلاف 40%.

وسنتطرق فيما يلي إلى عرض البطالة في الجزائر، أسباب ظهورها، وآثارها:

1– ظهور البطالة في الجزائر:

شهدت الجزائر معدلات متفاوتة للبطالة وذلك في فترة السبعينات وبداية سنوات الثمانينات بحيث عرفت انخفاضا في سنة 1984 مسجلة نسبة 8.7% حسب مصادر الديوان الوطني للإحصائيات، وكان هذا راجع لارتفاع معدلات الاستثمار في تلك الفترة، والذي تبعه ارتفاع معدلات الناتج الداخلي الخام من جهة، ومن جهة ثانية زيادة معدلات التشغيل نتيجة العائدات النفطية المرتفعة التي حققتها الجزائر بسبب ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية. وبعد أزمة انهيار أسعار البترول في سنة 1986، عرفت عوائد النفط انخفاضا حادا بحيث سجلت الميزانية العامة للدولة عجزا كبيرا مما ألزم السلطات على إتباع سياسة انكماشية في الإنفاق كان من ضمنها الحد من إنشاء مناصب العمل، بحيث انخفضت هذه الأخيرة من 75000 منصب عمل في الفترة (1986– 1989) إلى 50000 منصب عمل في الفترة (1990– 1994)، وإلى 40000 منصب عمل في الفترة (1994– 1998)، هذا ما يفسّر التراجع المستمر لمناصب العمل في سوق الشغل وارتفاع نسب البطالة، بحيث سجلت معدل 29.8% في سنة 2000. ونشير إلى أنه بعد عملية التعديل الهيكلي للاقتصاد، فقد تدهورت الأوضاع الخاصة بالتشغيل بسبب تسريح العمال الناجم عن عملية إعادة الهيكلة وحل المؤسسات.[2]

وانطلاقا من سنة 2001، بدأت معدلات البطالة تتراجع، أين سجلت معدل 27.30% في هذه السنة لتستمر في الانخفاض وتبلغ معدل 11.7% في سنة 2004 و15.3% في سنة 2005، 13.8% في سنة 2007، 11.3% في سنة 2008، 10.20 في سنة 2009 و11.05% في سنة 2010.[3] ويرجع هذا الانخفاض للمجهودات التي بذلتها الدولة بين أجهزة التشغيل والتكوين المهني للتصدي لهذه الظاهرة. كما سعت إلى تخصيص أجهزة للحد من هذه الظاهرة تمثلت في الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)، وصندوق التأمين على البطالة (CNAC) الموجه للتكفل بالعمال المسرحين من المؤسسات العمومية لأسباب اقتصادية.

رغم مجهود الدولة الكبير من خلال تخصيص أجهزة للحد من هذه الظاهرة، إلا أن النتائج التي حققتها هذه الأجهزة لم تصل إلى المستوى المطلوب، إذ سجلت نسبة البطالة 13.3% من الفئة النشيطة في عام 2009، وهي نسبة مرتفعة مقارنة بسنة 2008 بعدما نجحت الحكومة في توجيه مؤشر نسبة البطالة نحو الانخفاض.[4]

كما بلغ عدد البطالين (أي فئة السكان البطالين) حسب تعريف المكتب الدولي للعمل 1175000 شخص خلال الربع الأخير من سنة 2013، إذ بلغت نسبة البطالة نحو 9.8%

على المستوى الوطني مع تسجيل اختلافات معتبرة حسب الجنس والفئة العمرية والمستوى التعليمي، حيث سجلت نسبة 8.3% لدى الذكور ونسبة 16.3% لدى الإناث.[5] إلا أن هذه النسبة ارتفعت في سنة 2014 إذ بلغت 10.60% بمعدل الفرق قدّر بـ 0.78% مقارنة بسنة 2013.

ويبين الشكل التالي انخفاض معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2001- 2014):

شكل رقم (1): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2001– 2014)

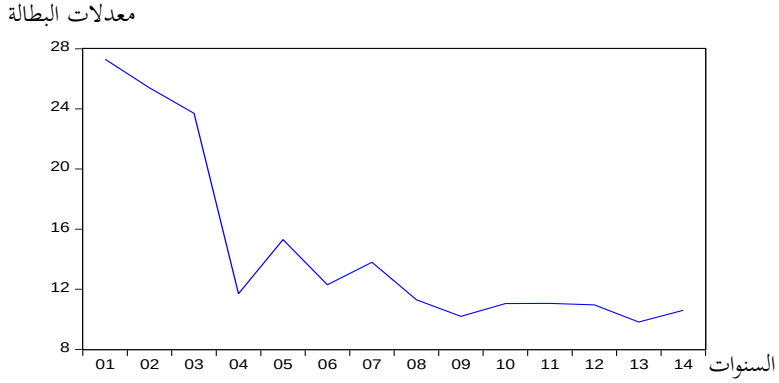

المصدر: بيانات من الديوان الوطني للإحصائيات

يظهر لنا من خلال الشكل البياني انخفاض معدلات البطالة خلال الفترة (2001- 2014)، وهذا راجع للمجهودات المبذولة من طرف السلطات العمومية للحد من هذه الظاهرة، ويتبين هذا في فترة انطلاق برامج النمو والإنعاش الاقتصادي، إذ في فترة قصيرة أصبحت ظاهرة البطالة تشكل مسألة جوهرية، وأحد أهم الانشغالات والتحديات الاقتصادية والاجتماعية للحكومة الجزائرية هذا من جهة. ومن جهة ثانية، اعتماد الجزائر على سياسة توسعية بزيادة الإنفاق العام لانتعاش الإيرادات نتيجة ارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية.

ولقد سمحت جهود السلطات العمومية بخفض النسبة العامة للبطالة بحيث انتقلت من 27.30% في سنة 2001 إلى 10.60% في سنة 2014، بينما انخفضت نسبة البطالة لدى الشباب ما بين 16 و24 سنة من 53.12% في سنة 2001 إلى 22.14% في سنة 2014، و انتقلت نسبة البطالة لدى حاملي الشهادات من 21.4% في سنة 2010 إلى 12.81% في سنة 2014.[6]

2– أسباب ظهور البطالة في الجزائر:

يمكن تلخيص أسباب ظهور البطالة في الجزائر في النقاط التالية:

– الجزائر بلد اغلب سكانه شباب، فشريحة شباب (أكثر من 70%) تقل أعمارهم عن 30 سنة؛

– محدودية العمل في القطاع الرسمي، البيروقراطية، وطول الإجراءات؛

– القصور في السياسات الاقتصادية الكلية، والتي من شأنها أن تعمل على توسيع دائرة النشاط الاقتصادي غير الرسمي؛

– كما أن الأشخاص طالبي العمل للمرة الأولى نجدهم غير مؤهلين، بالإضافة إلى أصحاب الشهادات من التعليم العالي الذين يتخرجون في كل سنة.

– انخفاض أسعار الصرف الذي أدى إلى ارتفاع تكلفة الاستثمار، ومن ثمّ عدم قدرة الاقتصاد على خلق فرص عمل جديدة؛

– توجه الجزائر إلى سياسة توسعية بزيادة الإنفاق العام لانتعاش الإيرادات نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات؛

3– آثار البطالة في الجزائر:

لقد أدت البطالة في الجزائر إلى حدوث عدة انحرافات خاصة لدى أوساط الشباب، ويمكن تلخيص أهم هذه الآثار في النقاط التالية:

– بالرغم من المحاولات المستمرة لحل مشكلة البطالة، فإن السياسات العمومية المطبقة تبقى موضوع جدال فيما يتعلق بتكلفتها وفعاليتها، وأن الطلب على الشغل يتزايد بمعدلات مرتفعة كل سنة. لهذا يتجه الأفراد العاطلين عن العمل معظمهم شباب إلى البحث عن الدخول في القطاع غير الرسمي؛

– تحرير التجارة الخارجية الذي سمح بزيادة عمليات التهريب المختلفة والتجارة غير المشروعة للجماعات العابرة للحدود؛

– غياب ثقافة الدولة عند المسؤولين سواء المشرفين أو المنفذين، وغياب ثقافة تسييرية مدروسة نتج عنه:[7]

- وجود اختلال التوازن بين العرض والطلب؛
- اختلال التوازن بين النفقات المالية والمادية.

المحور الثاني: سوق العمل في الجزائر:

من بين أهم المحاور الأساسية لترقية التشغيل ومحاربة البطالة والذي صادقت عليه الحكومة في سنة 2008 "عصرنة تسيير سوق العمل وتنشيط المرفق العمومي للتشغيل"، وهذا من أجل تسهيل وتعزيز عملية إدماج طالبي الشغل في سوق العمل، لاسيما الشباب منهم. فمنذ سنة 2008، أولت السلطات العمومية أولوية خاصة للشباب طالبي الشغل بحيث قدمت لهم دعما ومساعدات، فكانت هذه السياسات تهدف إلى إدخال التعديلات اللازمة لتصحيح النقائص المسجلة.

وقد تمّ استكمال هذه الإجراءات في سنة 2014 من خلال تعليمة الوزير الأول رقم 01 بتاريخ 03 فيفري 2014 والمتعلقة بتسهيل إجراءات الوساطة في سوق العمل، حيث جاءت هذه التعليمة لتعزيز الجهاز القائم على الإجراءات المتعلقة بتنصيب طالبي الشغل. وتتعلق هذه الإجراءات بتخفيض آجال معالجة عروض العمل، بحيث تنتقل من 21 يوما إلى 5 أيام، وتمديد مدة صلاحية بطاقة تسجيل طالبي الشغل من 3 إلى 6 أشهر.

ولتفسير سوق العمل في الجزائر، نتطرق إلى العناصر التالية:

1– العوامل الديمغرافية للتشغيل:

يمكن حصر العوامل الديمغرافية للتشغيل في الجزائر كما يلي:

1.1– معدل النمو السكاني:

انتقل عدد السكان المقيمين في الجزائر من31.6 مليون نسمة في سنة 2001 [8] إلى 34.745 مليون نسمة في سنة 2008،[9] وإلى 36.710 مليون نسمة في سنة 2011، ليشهد عدد 37.100 مليون نسمة في سنة 2012، ويصل إلى 37.9 مليون نسمة في سنة 2013 ثمّ إلى 38.7 مليون نسمة خلال السداسي الأول من سنة 2014،[10] وهو ما يسجل ارتفاعا سنويا يقدر بأكثر من 1.53% كل سنة تقريبا. والشكل التالي يبين تطور عدد السكان في الجزائر خلال الفترة (2001– 2014):

شكل رقم (2): تطور عدد السكان في الجزائر خلال الفترة (2001– 2014)

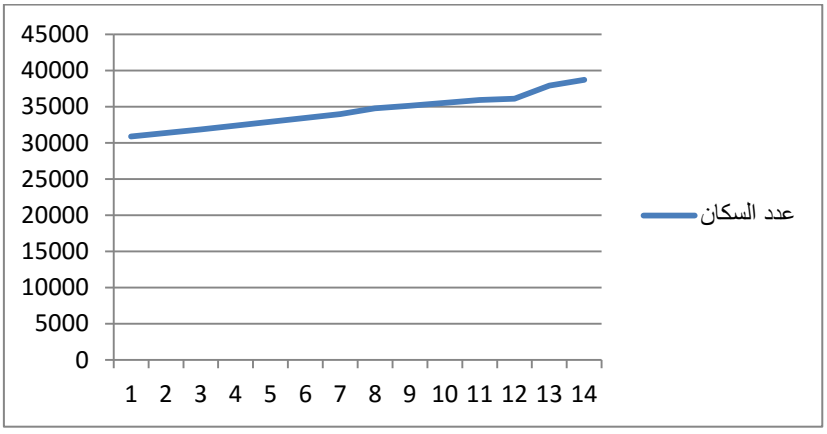

Source: Office National de Statistiques, (2001-2014) Site: http://www.ONS.dz, 29/12/2019

2.1– عدد السكان النشطين و المشتغلين:

بلغ إجمالي السكان النشطين في سنة 2000 بين 16 و59 سنة نسبة 56.76% من إجمالي عدد السكان،[11] وقد بلغ في سنة 2006، 10.11 مليون شخص،[12] و9.14 مليون شخص في سنة 2008 أي ما تمثل نسبة 37% من الفئة التي هي في سن العمل[13] ليصل 11.964 مليون شخص خلال شهر سبتمبر 2013، حيث يبلغ إجمالي عدد النساء الناشطات اقتصاديا 2.275 مليون مشكِّلة نسبة 19% من إجمالي السكان النشطين اقتصاديا.[14]

وقد بلغت نسبة النشاط الاقتصادي لدى السكان البالغين 15 سنة فأكثر 43.2% إذ بلغت هذه النسبة 69.5% لدى الذكور و16.6% لدى الإناث.

أما إجمالي السكان المشتغلين، فقد انتقل من 6.2 مليون شخص في سنة 2001 إلى 8 ملايين شخص في سنة 2005، ثمّ 9.146 مليون شخص في سنة 2008 أي بمعدل زيادة 3% مقارنة بسنة 2006، وإلى 9.472 مليون شخص في سنة 2009 حسب تقرير الديوان الوطني للإحصائيات في ديسمبر 2009 بمعدل زيادة 3.6% مقارنة بسنة 2008. أما في سنة 2010، فقد بلغ عدد السكان المشتغلين 9.735 مليون شخص وبمعدل ارتفاع 2.7% مقارنة بسنة 2009 ليصل 10.788 مليون شخص في سنة 2013 أي بنسبة 28% من إجمالي السكان وبمعدل زيادة بلغت 0.1% مقارنة بسنة 2012،[15] حيث تشكل اليد العاملة النسوية نسبة 17.6%من إجمالي المشتغلين (أي 1.904 مليون مشتغلة)، ويعود ارتفاع حجم فئة المشتغلين إلى التزايد المحسوس للعمالة غير الأجيرة (المستخدمين وأصحاب المهن الحرة)، حيث نسجل فائضا بلغ 235000 مقارنة بـ 2012، أي بزيادة نسبة 8.2%.[16]

3.1– عدد السكان البطالين:

فيما يخص فئة السكان البطالين، فقد عرفت انخفاضا على المستوى الوطني، حيث انتقلت من 1.89 مليون شخص في سنة 2001 إلى 1.84 مليون شخص في سنة 2002، وإلى 1.76 مليون شخص في سنة 2003، وبعدها إلى 1.71 مليون شخص، ثمّ إلى 1.67 مليون شخص في سنة 2005 وإلى 1.24 مليون شخص في سنة 2006 أي بمعدل بطالة 12.3%، ومعدل 25% لدى الفئة أقل من 20 سنة في عام 2008 و23% لدى الفئة ما بين 20 و24 سنة، كما بلغت نسبة البطالة لدى نفس الفئة 32.2% في سنتي 2009 و2010. ولقد بلغ عدد البطالين لسنة 2010 إلى 1.076 مليون شخص مقابل 1.6 مليون شخص خلال سنة 2011،

منهم نسبة 70.89% تمثل النساء ونسبة 29.01% تمثل الرجال، في حين أن المرأة الماكثة في البيت تمثل نسبة 51.2% من إجمالي السكان.[17]

أما فئة السكان البطالين في سنة 2013، فقد قدرت بـ 1.175 مليون شخص حيث سجلت نسبة 8.3% لدى الذكور و16.3% لدى الإناث، وبهذا بلغت نسبة البطالة 9.8% على المستوى الوطني. ولقد تبيّن أن نسبة البطالة لدى الإناث استمرت في الانخفاض المسجل منذ سنة 2011، حيث تراجعت من 19.2% إلى 17.2% ما بين سنتي 2010 و2011 ثمّ إلى 17.0% خلال 2012 لتصل إلى 16.3% في سنة 2013 و15.8% في سنة 2014.[18]

2– مستوى كفاءة العمل (التعليم):

نشير إلى أن نسبة 91.7% من السكان غير النشطين تمثل الأشخاص الذين لا يحملون شهادة أو تعليم عام، ونسبة 5.3% من السكان يمثلون الأشخاص الذين لهم مستوى جامعي، ونسبة 3% المتبقية هم الأشخاص المتحصلين على الشهادات الجامعية. ولعل المختصين في العلوم الاجتماعية هم الفئة الأكثر معاناة بسبب عدم إدماجهم في عالم الشغل، حيث بلغ معدل البطالة في هذا الصنف نسبة 28.7% في سنة 2010.[19]

الجدول التالي يبيّن هيكل البطالة حسب المستوى التعليمي والمتعلق بسنة 2010:

جدول رقم (1): هيكل البطالة حسب المستوى التعليمي (سنة 2010)

المستوى التعليمي	النسبة (%)
الأشخاص الذين لا يحملون شهادة	91.7
الأشخاص الذين لهم مستوى جامعي	05.3
المتخرجون الحاصلين على شهادة جامعية	03.3
المجموع	**%100**

المصدر: بيانات من الديوان الوطني للإحصائيات

3– معدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي:

يعتبر معدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي العامل الرئيسي للطلب على قوة العمل، وقد عرفت الجزائر معدلات مرتفعة لنمو الناتج الداخلي نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات، بحيث بلغ معدل 201 مليار دولار خلال الفترة (2000– 2006) ليصل 206.5 مليار دولار في سنة 2012 مقابل 190.7 مليار دولار في سنة 2011، الأمر الذي أدى إلى زيادة الطلب على قوة العمل وانخفاض معدلات البطالة في تلك الفترة.[20]

4– تطور الاستثمار:

كان الاستثمار في البداية يتسم بضغوط قوية وغير مشجعة، إلا أنه عرف تطورا من خلال تطور الوضع العام الذي عرفته المؤسسات المكلفة بترقية الاستثمار، وهي المجلس الوطني للاستثمار (CNI)، والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) التي حلت محل وكالة ترقية ودعم الاستثمار (APSI)، والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) حيث سجلت عدة مشاريع استثمارية خلال الفترة (2004– 2006) أدت إلى خلق مناصب الشغل.

كما عرف الاستثمار تحسنا أيضا خلال الأشهر الأولى من سنة 2009، حيث تم في إطار برنامج دعم تشغيل الشباب إنشاء 103241 مشروع استثماري أدت إلى توفير 29242 منصب عمل دائم، بقيمة استثمار قدرت بـ 6225 مليار دج، منها 637 مليار دج تمثل مساهمة المستثمرين و45 مليار دج مساهمة من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، فيما قدرت القروض البنكية بـ 143 مليار دج.[21]

5– مشاركة المرأة في العمل:

عرف التشغيل النسوي تحسنا ملموسا من خلال معطيات تتعلق بمستوى التعليم، حيث أن حصة المشتغلات في التكوين العالي تزايدت أربع مرات في سنة 2003 مقارنة بالسنة الماضية، كما ارتفعت في سنة 2005 نحو 1.42 مليون امرأة مسجلة معدل سنوي 2.5% منذ سنة 2001 ليستمر في الارتفاع ويبلغ معدل 4.95%، إلا أن هذا الارتفاع لا يعبّر عن المستوى المرغوب لمشاركة المرأة، فهو لا يمثل سوى نسبة 15% من الفئة المشتغلة خلال سنة 2005 ليصل معدل 18.9% خلال سنة 2014.[22]

ثالثا: عرض أجهزة التشغيل ضمن برامج النمو والإنعاش الاقتصادي

قامت الجزائر بالاهتمام بالتشغيل من أجل مكافحة ظاهرة البطالة، حيث قامت بوضع هياكل وأجهزة متخصصة لتخفيف الضغط على سوق الشغل، بالإضافة إلى الوكالات المتخصصة التي وضعت تحت الوصاية المباشرة لوزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، جاء هذا بهدف ترقية تشغيل الشباب لخلق قرابة 400 ألف منصب تمّ تشغيله في الفترة الخماسية (2009– 2014) وتتمثل هذه الوكالات في:

1– الوكالة الوطنية للتشغيل: (ANEM):

هي مؤسسة عمومية أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي 259/90 المؤرخ في 1990/09/08، وقد جاء القانون رقم 90/04 المؤرخ في 2004/12/25 المتعلق بتنصيب العمال ومراقبة الشغل

ليبيّن مكانة ودور الوكالة، فقد تمّ تسجيل تطورا في خلق مناصب الشغل لدى المتعاملين الاقتصاديين حيث قفز من 64092 في سنة 2005 إلى 125645 في سنة 2007، ويلاحظ أن العدد تضاعف مرتين خلال هذه الفترة. وقد انتقل أيضا إلى 162290 في سنة 2008، وإلى 170858 في سنة 2009، ثمّ إلى 197821 في سنة 2010 و212022 في سنة 2011 ليصل إلى 262990 في سنة 2012.[23]

2– الوكالة الوطنية للتأمين عن البطالة:

تعمل الوكالة الوطنية للتأمين عن البطالة على محاربة هذه الظاهرة و التخفيف من حدتها، وذلك من خلال تدابير دعم وخلق الشغل للبطالين الذين تتراوح أعمارهم بين 30 و50 سنة. وفي هذا الإطار تقوم الوكالة بدفع منحة بطالة شهرية لتضمن للبطالين الحماية الاجتماعية والطبية تطبيقا لما جاء به المرسوم التنفيذي رقم 10- 129 الصادر في 2010/04/29 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 94- 188 الصادر في 1994/07/06 والخاص بقوانين الوكالة.

3– الصندوق الوطني للتأمين على البطالة: (CNAC)

يهدف هذا الصندوق إلى مساعدة الأشخاص البطالين على إنشاء مؤسساتهم الخاصة، وهذا بعد إجراء تعديلات في المراسيم التنفيذية والقوانين المسيرة للصندوق (المرسوم التنفيذي رقم 04- 03 الصادر في 2004/01/03 المحدد لقانون الصندوق الوطني للتأمين على البطالة).

و لقد تمّ توفير 15804 منصب خلال سنة 2010 من طرف هذا الصندوق ليصل 34801 في سنة 2012 بمعدل ارتفاع قدر بـ 88.25%مقارنة بسنة 2011.

4– وكالة التنمية الاجتماعية: (ADS)

هي هيئة ذات طابع خاص، حيث يقوم الوزير المكلف بالتشغيل والحماية الاجتماعية بالمتابعة الميدانية لكافة نشاطات الوكالة. وتتولى الوكالة المهام التالية:

– مختلف الأعمال والنشاطات لفائدة الفئات المحرومة والتنمية الاجتماعية؛

– تنمية المؤسسات الصغيرة؛

كما تتولى الوكالة مهمة البحث وجمع المساعدات المالية والتبرعات والهبات، سواء كانت من الداخل أو من الخارج من أجل أداء مهمتها الاجتماعية.

ولقد سجل حوالي 495212 شاب متحصل على شهادات تمّ توظيفهم في إطار إدماج المتحصلين على الشهادات خلال الفترة (2000– 2013) و تمّ ترسيم 20000 منهم.

5– الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب: (ANSEJ)

تتولى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب مهمة منح قروض بدون فائدة، هذه القروض قد تصل نسبتها إلى 25% من كلفة الاستثمار.

6– الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: (ANGEM)

تقوم هذه الوكالة بترقية التشغيل الذاتي لفئات الأشخاص غير المؤهلين للمؤسسات المصغرة (الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب) سواء لأسباب تتعلق بالسن (16 و17 سنة، أو 35 سنة فما فوق) أو بسبب عدم إمكانية توفير الأموال الشخصية للرأس المال المطلوب.[24]

و لقد تمّ إحصاء عدد الملفات المودعة لدى الوكالة بـ 41923 ملف في سنة 2005 لتصل إلى 241490 ملف في سنة 2009. و في مقابل هذا انتقل عدد الوظائف المنشئة من 4994 في سنة 2005 إلى 218421 في سنة 2009.

7– المؤسسات المتوسطة والصغيرة: (PME)

تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجموع القطاعات الاقتصادية العوامل الرئيسية في ارتفاع التشغيل في الجزائر، وبالرغم من ظهور هذه المؤسسات قديما إلا أنها لم تعرف تطورا إلا من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي. وبهذا فقد سمح هذا التطور بتوظيف عدد من الأشخاص، حيث انتقل من 634375 عامل إلى 1252707 عامل خلال الفترة (2004– 2013).

8– الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: (ANDI)

ساهمت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في ارتفاع عدد المشاريع الاستثمارية حيث بلغت 71185 خلال سنة 2009 و أدت إلى توفير قرابة مليون منصب عمل.

9– جهود أخرى:

مقابل هذه الوكالات، فقد سعت الجزائر إلى تطبيق إستراتيجية جديدة من خلال البرامج الوطنية للبحث العلمي وإصلاح الجامعة، والتوجه إلى نظام ليسانس– ماستر– دكتوراه في التكوين بجانبيه الأكاديمي والتطبيقي، وهو ما يوفر ارتباطا وانسجاما أكثر مع النشاط الاقتصادي الوطني ومتطلباته من جهة، ومع التطورات على المستوى الجهوي والدولي في الموضوع من جهة أخرى لإحداث تكامل أكبر بين المؤسسات التعليمية والاقتصادية، للوصول إلى أداء أفضل من حيث المردودية، خاصة المرتبطة بالعنصر البشري.

وفي ظل تنفيذ سياستها في مجال التشغيل، فقد عملت الجزائر على إطلاق مخطط النشاط لترقية العمل ومكافحة البطالة التي تمت مصادقته من طرف الحكومة في أفريل عام 2008 يهدف إلى تنظيم أفضل لسوق العمل في الجزائر. ومن أهم محاور هذا المخطط:

- ✓ ترقية التكوين المؤهل لتسهيل الإدماج في عالم الشغل؛
- ✓ إصلاح وعصرنة تسيير سوق العمل؛
- ✓ إنشاء ووضع هيئات تنسيقية بين القطاعات.

كما أن السياسة الجديدة لمخطط النشاط لترقية العمل ومكافحة البطالة تعتمد على دعم تنمية المبادرات المقاولاتية من جهة، ومن جهة أخرى دعم ترقية العمل المأجور من خلال وضع جهاز جديد للمساعدة على الإدماج المهني (DAIP) يهدف إلى تسهيل الاستفادة من منصب عمل دائم للشباب طالبي العمل لأول مرة والمسجلين لدى الشبكة الوطنية للتشغيل (ANEM)، والهدف هو رفع النسبة السنوية للتوظيف من 12% إلى 33%.[25]

ويتضمن جهاز المساعدة للإدماج المهني والذي أنشأ في 19 أفريل 2008 ثلاثة عقود للإدماج كما يلي:

– عقود إدماج حاملي الشهادات، والخاصة بالشباب حاملي الشهادات العليا، والتقنيين السامين، خريجي المؤسسات الوطنية للتكوين المهني.

– عقود الإدماج المهني، ويتعلق الأمر بالشباب خريجي الطور الثانوي لمنظومة التربية الوطنية ومراكز التكوين المهني.

– عقود التكوين/الإدماج: والخاصة بالشباب بدون تأهيل وبدون تكوين.

الخاتمة:

لقد سعت الجزائر إلى القضاء على البطالة والتخفيف من حدتها من خلال تبني السياسات المختلفة للتشغيل ضمن برامج النمو والإنعاش الاقتصادي غطت الفترة (2001- 2014)، بحيث ساهمت هذه السياسات في انخفاض معدلات البطالة.

ولقد سمحت النسب المنخفضة للبطالة بإظهار النتائج الإيجابية للمجهودات المبذولة في مجال التشغيل، كانت بداية لإعادة التوازن بين العرض والطلب في سوق الشغل في الجزائر، لكنها لم تصل إلى المستوى المرغوب فيما يتعلق باستحداث مناصب شغل (3 ملايين منصب). إذ يرى البعض أن هذا راجع إلى فشل إستراتيجية الحكومة من جهة، ومن جهة أخرى تعتبر حلولا مؤقتة للتخفيف من الضغوط الاجتماعية.

ويمكن إظهار النتائج المتوصل إليها ملخصة في النقاط التالية:

– سعت الجزائر إلى إطلاق مخطط النشاط لترقية العمل ومكافحة البطالة، وإلى تطبيق إستراتيجية جديدة لذلك.

– عملت على تكييف مخرجات التعليم والتكوين مع متطلبات سوق العمل في الجزائر.

– تحسين وتعزيز آليات الوساطة في سوق العمل.

التوصيات:

بعد تقديم هذا البحث، يمكن اقتراح التوصيات التالية:

- العمل على تشجيع الشباب على إنشاء مشاريع خاصة؛
- تقديم التسهيلات الإدارية والدعم المالي؛
- تحسين إدارة خدمات التشغيل في القطاع العمومي؛
- إدخال المنافسة على أسواق السلع والخدمات بغرض تحسين سير سوق العمل؛
- الأخذ بعين الاعتبار نسبة التشغيل في القطاع غير الرسمي عند تقييم أداء سوق العمل؛
- السهر على التطبيق الفعلي لآليات وسياسات التشغيل في الجزائر.

الإحالات والمراجع:

[1] إحصائيات صادرة عن الديوان الوطني للإحصائيات، على الموقع: http://www.ONS.dz، تاريخ الإطلاع: 2019/12/30

[2] تقرير حول الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، منشورات المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الدورة العامة الثانية عشرة، نوفمبر 1998 ص 137

[3] Rapport National sur le Développement Humain, ALGERIE 2009-2010, CNES, PNUD Avril 2012 p 57

[4] نفس المرجع السابق

[5] Activité, Emploi et Chômage au 4ème Trimestre 2013, Données Statistiques n° 653, ONS, 2013 p 2

[6] كلمة السيد وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، الملتقى الوطني حول المدونة الجزائرية للمهن والحرف، فندق الهلتون الجزائر، 13 ماي 2014 ص 3

[7] بورعدة حورية – الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، دراسة سوق الصرف الموازي – مذكرة الماجستير تخصص الاقتصاد الدولي، جامعة وهران 2014/2013 ص 86

[8] Rapport sur «Le secteur informel : illusions et réalités» 24 eme Session Plénière, Publication du CNES 2004 p 121

[9] Collections Statistiques n° 131, ONS, Nov. 2006 p 109

[10] إحصائيات عن الديوان الوطني للإحصائيات، على الموقع: http://www.ONS.dz، تاريخ الإطلاع: 2019/08/10

[11] Rapport National sur le Développement Humain, ALGERIE 2006, CNES, PNUD 2007 p 56

[12] Rapport National sur le Développement Humain, ALGERIE 2007, CNES, PNUD Juillet 2008 p 33

[13] Office National de Statistiques, Emploi et chômage au 4ème trimestre 2008, Site http://www.ONS.dz, 28/07/2019

[14] Activité, Emploi et Chômage au 4ème Trimestre 2013, op.cit p 1

[15] Rapport National sur le Développement Humain, ALGERIE 2009-2010, CNES, PNUD Avril 2012 p 53

[16] Activité, Emploi et Chômage au 4ème Trimestre 2013, op.cit p 1

[17] Activité, Emploi et Chômage au 4ème Trimestre 2013, op.cit p 77

[18] إحصائيات عن الديوان الوطني للإحصائيات للفترة (2001– 2014)، على الموقع: http://www.ONS.dz، تاريخ الإطلاع: 2019/09/02

[19] Rapport National sur le Développement Humain, ALGERIE 2009-2010, op.cit p 58

[20] Rapport sur L'Etat Economique et Social de la Nation 2011-2012,CNES Mai 2013 p 33

[21] الدليل الإحصائي الجزائري رقم 25، الديوان الوطني للإحصائيات 2009 ص233

[22] إحصائيات صادرة من الديوان الوطني للإحصائيات

[23] إحصائيات مجمعة من مصادر مختلفة (Rapport National sur le Développement Humain, 2009- 2010, p 57 + Rapport sur L'Etat Economique et Social de la Nation 2011- 2012, p 33 + Office National de Statistiques)

[24] تقرير حول تقويم أجهزة الشغل– منشورات المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الدورة العامة العشرون، جوان 2002 ص 133

[25] ورقة عمل مقدمة للمشاركة في الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة 15–16 نوفمبر 2011، متاح على الرابط: http://www.socialejusticeportal، تاريخ الإطلاع: 2019/11/17